التقى مع بري ونصرالله وفصائل فلسطينية ..موفاز وصف الزيارة بـ«قمة للارهاب»

زيارة نجاد لسورية اكدت تحالف البلدين بمواجهة الضغوط

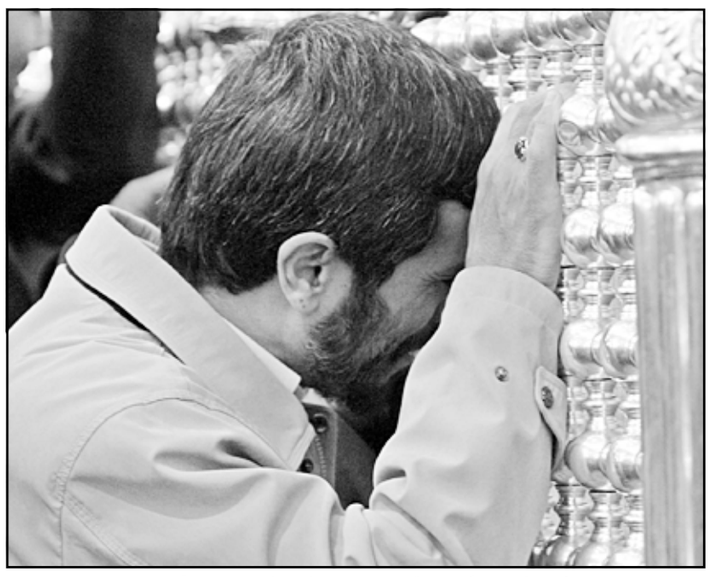

الرئيس الايراني يبكي عند مقام السيدة زينب في دمشق يوم الجمعة (رويترز)

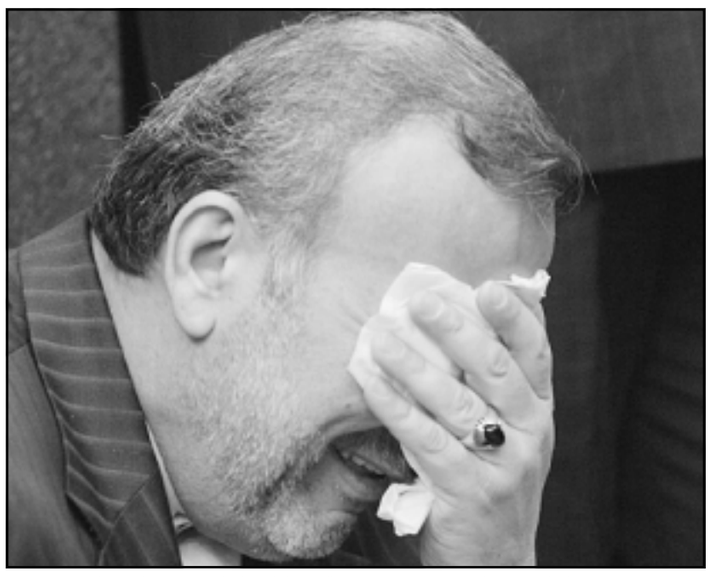

ووزير الخارجية الايراني منوشهر متقي يذرف الدموع امام مقام السيدة زينب (رويترز)

■ دمشق ـ رويترز ـ اف ب ـ قنا: انهى الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد يوم الجمعة زيارته الي دمشق التي استغرقت يومين بلقاء مع قادة فصائل فلسطينية متشددة في العاصمة السورية من بينهم مسؤولون من حركتي حماس والجهاد الاسلامي، كما اجرى مباحثات مع امين عام حزب الله حسن نصر الله.

واعلن الرئيس الايراني خلال اجتماعه بفادة الفصائل مساندة بلاده لها و«وقوف ايران بقوة الى جانب كفاح الشعب الفلسطيني».

وذكرت مصادر ان وفدا من حركة «أمل» اللبنانية برئاسة رئيس الحركة رئيس مجلس النواب نبيه بري زار العاصمة السورية والتقى هناك مع الرئيس الايراني.

وأفاد بيان صادر عن الحركة أن البحث تركز خلال اللقاء «على ضرورة الحفاظ على لبنان ووحدته وسيادته ومقاومته وسبل تمتين هذه الوحدة في مواجهة الاخطار المحدقة بالمنطقة والحاجة للعمل على تحسين العلاقات اللبنانية السورية في اطار مصلحة البلدين».

وتأتي هذه اللقاءات التي اجراها نجاد ضمن زيارة التضامن التي قام بها الى سورية بعد ساعات قليلة من اتهام وزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز طهران ودمشق بأنهما تتحملان مسؤولية مباشرة عن انفجار تل ابيب يوم الخميس والذي اصيب فيه 30 شخصا.

وكانت الزيارة التضامنية التي قام بها نجاد لدمشق واكدت قوة العلاقة بين البلدين وتحالفهما المتواصل منذ 25عاما.

ويرى محللون ان المحور الذي تشكله طهران ودمشق قد يقوى على مقاومة الضغوط الدولية رغم عزلته في وقت تخشى فيه سورية من زعزعة لاستقرارها وتتخوف طهران من فرض عقوبات عليها بسبب ملفها النووي.

وكان الرئيس السوري بشار الاسد اعلن الخميس انه تم الاتفاق على جميع المواضيع سواء الملف النووي او لبنان او القضية الفلسطينية.

ومن جانبه شدد الرئيس الايراني على ان «علاقاتنا راسخة وعميقة الجذور» مؤكدا ان دمشق وطهران تواجهان التهديدات نفسها من قبل الامريكيين والاسرة الدولية.

وفي ما يتعلق بلقاء نجاد مع قادة فصائل فلسطينية موالية لسورية قال ماهر الطاهر، وهو مسؤول رفيع في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لرويترز ان «الرئيس الايراني اكد وقوف ايران بكل قوة مع الشعب الفلسطيني وكفاحه العادل».

واضاف الطاهر ان الرئيس الايراني «اكد ان الشعب الفلسطيني سينتصر نتيجة صموده وتضحياته وبطولاته».

وقال مصدر في حزب الله في بيروت ان الرئيس الايراني اجرى مباحثات مع امين عام حزب الله حسن نصر الله خلال لقاء جمعهما في العاصمة السورية لكنه لم يعط المزيد من التفاصيل.

وقام الرئيس الايراني ووفده المرافق يوم الجمعة ايضا بزيارة معالم تاريخية في دمشق والاماكن الدينية المقدسة وخصوصا عند الشيعة تضمنت مقام السيدة زينب.

وكان احمدي نجاد والرئيس السوري بشار الاسد أكدا مجددا بعد محادثاتهما الخميس على تأييدهما الفلسطينيين واللبنانيين في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، وادليا بتصريحات ايجابية حول العراق واكدا دعمهما «للعملية السياسية الجارية» وطالبا بانسحاب القوات الاجنبية منه. في حين نقلت صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية عن موفاز قوله ان السلطات الاسرائيلية لديها «دليلا حاسما على ان الهجوم في تل ابيب كان نتيجة مباشرة لمحور الارهاب الذي يعمل بين ايران وسورية».

ونقلت الصحيفة عن موفاز قوله ان ايران «مولت الهجوم بينما صدرت اوامر العملية الى المهاجم الذي جاء من مدينة نابلس بالضفة الغربية المحتلة من مقر الجهاد الاسلامي في دمشق». ونقلت صحيفة (يديعوت احرونوت) عن موفاز وصفه اللقاء السوري الايراني بأنه «قمة ارهاب». وكانت حركة الجهاد الاسلامي أعلنت مسؤوليتها عن انفجار تل ابيب.

وقال طاهر ان امين عام الجهاد الاسلامي عبد الله رمضان شلح كان من بين الذين شاركوا في الاجتماع مع احمدي نجاد الذي دام ساعة ونصف، كما حضر الاجتماع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس واحمد جبريل زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، وهما تنظيمان فلسطينيان موالیان لسورية.

واوضح طاهر «بحثنا موضوع الضغوطات التي تمارس على سورية وايران ولبنان واكدنا على ضرورة ان تقوم جبهة تضم كافة القوى التي تتصدى للخطط الصهيونية الامريكية في المنطقة».

من جهتها، اعتبرت الولايات المتحدة ان قمة دمشق بين الرئيسين الايراني والسوري هي دليل على «عزلتهما» على المسرح الدولي. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية شون ماكورماك «كل ما يمكننا قوله حول لقاء هذين الزعيمين هو ان هذا اللقاء يظهر انهما معزولان عن باقي العالم».

واضاف ان «مجلس الامن الدولي اصدر قرارات تتعلق بسورية واعتقد انه في مستقبل قريب جدا ستجد ايران نفسها ايضا امام مجلس الامن».

وقال محلل غربي طلب عدم كشف اسمه «حتى وان لم تكن علاقاتهما استراتيجية ـ ان ايران قوة اقليمية وسورية ليست كذلك ـ لم يؤثر مرور الزمن على هذه العلاقة»، بل ان الازمة السياسية في كل من اسرائيل ولبنان، والحرب في العراق، وارتفاع اسعار النفط كلها عوامل عززت هذا التحالف.

واعتبر سنام وكيل الاخصائي في شؤون الشرق الاوسط في جامعة جون هوبكينز في مقال نشرته صحيفة «دايلي ستار» اللبنانية ان «الضغوط ستعود بالفائدة على النظام الايراني (...) لانها تدل على غياب وحدة الاسرة الدولية».

واضاف المحلل «في حين تدين الاسرة الدولية وتهدد، احمدي نجاد هو المستفيد من ضعف الخيارات التي تملكها، وهذا يصب في مصلحة ايران».

وكان الرئيس السوري دعا الخميس اسرائيل الى التخلي عن سلاحها النووي واقامة منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل على ان تحذو دول اخرى حذوها، مؤكدا في الوقت نفسه حق ايران في تطوير برنامجها النووي لاغراض سلمية.

واضاف المحلل ان تصريحات احمدي نجاد على الصعيد الاقليمي «تلقى اصداء ايجابية في الشارع العربي خصوصا بين حلفاء طهران كما اثبتت الزيارة الاخيرة التي قام بها لايران احد قادة حركة حماس الفلسطينية الذي هدد اسرائيل في حال هاجمت ايران».

وقال محلل آخر فضل عدم الكشف عن هويته «ان تطابق وجهات النظر (بين ايران وسورية) هذا يخفي اولويات متناقضة حول العراق لان ايران شيعية وسورية سنية»، مضيفا «رغم تحالفهما فان ثقل سورية وايران غير متساويين لتشكيل محور حقيقي» وبالتالي قدرة دمشق على مقاومة الضغوط الغربية الكبيرة اقل من طهران.

وتواجه سورية وايران احتمال نشوب مواجهة مع مجلس الامن الدولي بسبب تعاون دمشق المحدود مع تحقيق الامم المتحدة في اغتيال رئيس وزراء لبنان الاسبق رفيق الحريري وبسبب برنامج طهران النووي.

دمشق تتجه لاطلاق جميع سجناء الرأي وتنظيف السجون

الاسد يعلن امام المحامين العرب حركة اصلاحية داخلية

دمشق ـ «القدس العربي»:

كشفت مصادر دبلوماسية مسؤولة في دمشق النقاب عن اتجاه لدى القيادة السورية لاطلاق جميع سجناء الرأي المحتجزين بعد ان اطلقت خمسة من سجناء ما يسمى ربيع دمشق يوم الاربعاء الماضي.

وقالت هذه المصادر ان اتحاد المحامين العرب الذي يعقد مؤتمره الثاني والعشرين في دمشق تلقى وعودا كبيرة باطلاق معظم سجناء الرأي، في خطوة لتحصين الوضع الداخلي وتعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة هجمة الضغوط الغربية على سورية.

وقالت مصادر سورية مطلعة ان الرئيس الاسد الذي سيفتتح مؤتمر المحامين العرب سيعلن كذلك حزمة من الاجراءات الداخلية والخارجية.

ومن المقرر ان تبدأ جلسات المؤتمر يوم السبت بمشاركة 1500 محام عربي.

وافاد عضو في المكتب الدائم للمحامين العرب ان «المناخ العام المنتظر ان الرئيس الاسد سيقدم رؤية جديدة وخطوات في اتجاه المعارضة السورية في اطار تعزيز الحريات والديمقراطية، والاصلاحات، وتحقيق انفراج داخلي».

وكان نائب رئيس اتحاد المحامين العرب عبد العظيم المغربي كشف اول امس عن وعد من القيادة السورية باطلاق معظم سجناء ربيع دمشق سبق اطلاق سراحهم يوم الاربعاء الماضي.

وفي سؤال عما إذا كان بحث في موضوع المفقودين اللبنانيين في السجون السورية؟ اجاب المغربي «نحن ناقشنا اشقاءنا السوريين وانا انقل اليكم ان الاشقاء السوريين على استعداد تام لفتح اي ملف متعلق بأي انسان يعتبر معتقل رأي في سورية. ان الموجودين في سورية سأقدمهم لكم في المؤتمر بالعدد والاسم كمسجونين جنائيين في جرائم قتل وجرائم مخدرات او سرقة. اما ان يكون هناك معتقل سياسي في السجون السورية فان اجابة الاشقاء السوريين عن ذلك انه لا وجود له، وهم فاتحون للقلب والعقل والصدر والملفات، وعلى اشقائنا اللبنانيين وانا اطلب من نقابتي بيروت وطرابلس ان يشاركونا في اعمالنا ليحدثونا بما لديهم ونحن سنكون محاميهم في هذا الشأن وسنطالب اشقاءنا السوريين بمطالبهم».

وأوضح المغربي ان جلسات المؤتمر التي ستعقد تحت عنوان «دعم سورية حق وواجب قومي»، تتضمن تشكيل لجنة للحريات وحقوق الانسان تتناول محاور عدة بينها «الاصلاح السياسي قضية وطنية داخلية ام اجندة خارجية، وحالة حقوق الانسان في الوطن العربي، قضية الفساد، وتطبيق حالة الطوارئ». وتوقعت مصادر حضور المحامي حبيب عيسى جلسات المؤتمر بعد اطلاقه.

بشار الاسد

وتعول سورية التي اطلقت النائبين السابقين رياض سيف ومأمون الحمصي ووليد البني وحبيب عيسى وفواز تللو على دعم اتحاد المحامين العرب لموقفها والدفاع عن وجهة نظرها في مواجهة الضغوط الامريكية.

وكانت خطوة اطلاق سراح نشطاء المجتمع المدني لاقت ارتياحا داخليا سوريا.

يشار الى ان سورية شهدت حراكا سياسيا مع تسلم الرئيس بشار الاسد مقاليد الحكم، حينما قدم 99 مثقفا بيانا طالبوا فيه بالغاء قانون الطوارئ والاحكام العرفية واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين، اضافة الى الدعوة لسن قوانين لحرية الاحزاب. ثم شهدت البلاد بيان الالف تلته مبادرات من المحامين والمثقفين والكتاب، ومنتديات سياسية انتشرت في اصقاع البلاد، لكنها لم تعمر طويلا، حيث تدخلت السلطة واوقفتها، وسجنت اغلب ناشطيها.

عنان: سورية وعدت بالتعاون التام مع القاضي الجديد

■ نيويورك (الامم المتحدة) ـ اف ب: اعلن الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان يوم الخميس ان سورية تعهدت بالتعاون كليا مع لجنة التحقيق الدولية حول اغتيال رفيق الحريري التي انتقلت رئاستها الى القاضي سيرج برامرتس.

وقال عنان للصحافيين ان «وزير الخارجية (فاروق) الشرع اتصل بي قبل يومين كي يؤكد لي ان حكومته سوف تتعاون كليا مع القاضي الجديد».

واضاف «لقد شجعتهم (السوريون) على التعاون كليا وبدون تحفظ وقد اكدوا لي انهم سيفعلون ذلك».

وكان القاضي البلجيكي سيرج برامرتس وصل الخميس الى بيروت لتولي مهامه كرئيس للجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الحكومة الاسبق رفيق الحريري خلفا للقاضي الالماني ديتليف ميليس.

وردا على سؤال حول امكانية استجواب لجنة التحقيق للرئيس السوري بشار الاسد كما طلب ميليس، رفض عنان الادلاء باي تعليق مؤكدا انه يريد ان «يترك برامرتس يقوم بعمله». وكان برامرتس (43 عاما) يشغل منصب نائب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ومقرها لاهاي. وفي 11 من الجاري عينه الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان رئيسا للجنة التحقيق بعد ان تم تمديد مهمتها ستة اشهر في 15 كانون الاول (ديسمبر). ووافق سلفه الذي استقال في 15 كانون الاول (ديسمبر) على الاستمرار في رئاسة اللجنة حتى تولي برامرتس مهامه.

وخلص ميليس في تقريرين اجرائيين قدمهما الى الامم المتحدة الى وجود «ادلة متقاطعة» عن تورط اجهزة الامن السورية واللبنانية في اغتيال الحريري في 14 شباط (فبراير) 2005 مع عشرين شخصا اخرين في اعتداء تعرض له في بيروت، معتبرا ان التعاون السوري مع التحقيق غير كاف.

ومن جهة اخرى، اعلن عنان انه يتوجب على الاسرة الدولية ان «تقوم بكل ما يمكنها القيام به من اجل ثني اولئك الذين يرسلون السلاح الى لبنان عن القيام بما يقومون به». وقال ان «الوضع حساس في لبنان ولسنا بحاجة الى اسلحة اضافية (...) ربما نكون بحاجة لاتخاذ اجراءات رادعة ولكن هذا الامر يعود لمجلس الامن».

وكان عنان تحدث في تقريره الاخير حول تطبيق القرار1559 في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي عن تدفق الاسلحة من سورية الى الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان.

ويطلب القرار الدولي 1559 الذي تبناه مجلس الامن في ايلول (سبتمبر) 2004 خصوصا حل جميع الميليشيات في لبنان ونزع اسلحتها. وقال دبلوماسيون ان اعضاء مجلس الامن الدولي يبحثون حاليا مشروع قرار بهذا الخصوص.

وقال عنان ايضا «هناك تقدم يجب ان يحصل ايضا» حول قضية الميليشيات. واضاف «يجب ان نرى جميعا وقف التدخلات الاجنبية في لبنان (...) ولكن يجب ايضا ان نكون حريصين على عدم القيام باي شيء من شأنه ان يزعزع البلاد».

العريضي: مجلس الوزراء ليس بحاجة الى تأكيد المؤكد بأن المقاومة ليست ميليشيا

بري لم يلتق لحود وما زال يتريّث في مبادرته

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

حال المراوحة لاتزال سائدة على الساحة اللبنانية بعدما تجاوز مجلس الوزراء مناقشة مضمون العبارة التي طلبها الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله لعودة الوزراء الشيعة عن اعتكافهم، وتتمثّل هذه العبارة بصدور بيان عن مجلس الوزراء أو عن رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة يعتبر «أن المقاومة ليست ميليشيا»، واكتفى وزير الاعلام غازي العريضي بعد الجلسة بالقول «إن المجلس ليس بحاجة الى تأكيد المؤكد في البيان الوزاري».

وذكرت اوساط وزارية ان مجلس الوزراء لم يرغب في خلق مشكلة مع المجتمع الدولي، وان كلام الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان، بوجوب اعطاء اللبنانيين فرصة لحل مشكلاتهم يشكل أساساً صالحاً خصوصاً في ظل الضغط الامريكي المتصاعد ضد «حزب الله» ووصفه على لسان مساعد وزيرة الخارجية الامريكية دايفيد وولش بأنه «منظمة ارهابية وكنا ضد مشاركته في الحكومة»، اضافة الى التشديد الدولي مجدداً على تطبيق القرار 1559 وانضمام السفير الروسي الى المطالبة بتنفيذه رغم امتناع بلاده عن التصويت عليه، مما يؤشر الى حجم الضغط الدولي الذي قد يُترجم ببيان رئاسي سيصدر عن مجلس الامن للتأكيد على تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بلبنان. واللافت في ضوء هذه التطورات ما نُقل عن مصادر مقربة من الرئاسة الثانية من أن رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تشجعه اطراف عديدة على مباشرة حوار برلماني لتبريد الازمة يبدو متريثاً في استئناف مبادرته الحوارية، مفضلاً ترتيب الوضع الحكومي اولاً ومعالجة الاسباب التي ادت الى مقاطعة وزراء حركة «أمل» و«حزب الله» جلسات مجلس الوزراء.

ولم يتوجه الرئيس بري الى قصر بعبدا للقاء رئيس الجمهورية اميل لحود كما توقّع أكثر من مصدر بغية الاتفاق على جدول اعمال الدورة الاستثنائية لمجلس النواب التي تطالب بها قوى 14 آذار والتي تتجه الى توقيع عريضة نيابية في حال تمنّع الرئيس لحود عن توقيع مرسوم فتح الدورة خشية أن يُطرح خلالها مشروع لتقصير ولاية رئيس الجمهورية. لكن مصادر قانونية استبعدت طرح مثل هذا المشروع لأنه وفقاً للدستور لا يجوز لاي شخص في الدورة الاستثنائية باستثناء رئيس الجمهورية طلب تعديل الدستور.

في غضون ذلك، تترقّب الاوساط اللبنانية موقف رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط من الوضع الراهن لاسيما بعد زيارة الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد الى دمشق ولقائه هناك الامين العام لحزب الله حسن نصرالله، علماً أن جنبلاط أعرب عن معارضته للمحور الايراني السوري. فهل يصعّد الزعيم الدرزي مواقفه أم يهادن بعد الحديث التلفزيوني الاخير لنصرالله الذي أبدى فيه استغراباً لمواقف جنبلاط لكنه لم يقفل الباب امام اعادة وصل ما إنقطع؟

من جهته، وجّه البطريرك الماروني الكاردينال نصرالله صفير انتقاداً غير مباشر لوجود السلاح في أيدي بعض الاطراف، وتحدث امام زواره امس عن «مشاكل كثيرة لا نجهلها منها سياسية بين جيراننا وبين بعضنا البعض، اضافة الى مشاكل السلاح الذي هو بأيدي اناس دون غيرهم»، اما في ردود الفعل فقد توقف حزب الوطنيين الاحرار امس عند التظاهرات الاخيرة وجاء في بيان له «لفتنا على هامش تظاهرة جماعات سورية ضد ما دعته تدخلاً امريكياً في الشؤون اللبنانية، عدة مفارقات يندر ان نجد لها مثيلا، وفي مقدمها اعلان المتظاهرين جهاراً باسم مرجعياتهم عقيدة الولاء لايران وسورية».

مسؤولا فتح وحماس فى لبنان يؤكدان رغبتهما فى الحوار مع الحكومة اللبنانية

■ بيروت ـ قنا: أبدى العميد سلطان أبو العينين أمين سر حركة «فتح» وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان تفهمه للموقف اللبناني برفض وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات.

ودعا ابو العينين في الوقت نفسه في مؤتمر صحافى يوم الجمعة في مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين في منطقة صور بجنوب لبنان الجانب اللبناني الى تفهم القضايا الفلسطينية والتعاطي معها في اطار المصلحة اللبنانية الفلسطينية المشتركة، وقال ان الفلسطينيين ينتظرون بدء الحوار مع الحكومة اللبنانية لمعالجة الملف الفلسطيني من جميع جوانبه خصوصا بعد قرار الحكومة اللبنانية باعادة فتح مكتب تمثيلي لمنظمة التحرير في لبنان والتي باتت تشكل المرجعية الفلسطينية في الحوار.

ومن جانبه أكد أسامة حمدان ممثل حركة «حماس» في لبنان ان الفلسطينيين واللبنانيين معنيون بتسوية الامور بينهما بشكل ايجابي تلافيا لاي تصعيد بينهما.

وقال للصحافيين بعد اجتماعه مع النائبة بهية الحريري أنه أكد لها على أن الوضع الفلسطيني هو جزء من حالة النظام العام في لبنان وينضبط بها وبالقانون اللبناني كما لايتجاوز هذا القانون وليس طرفا في أي حالة توتير داخلي.

وشدد على أن للفلسطينيين مصلحة حقيقية في أن يكون لبنان مستقرا ومتماسكا وامنا وقويا.

واعرب عن أمله في أن يخطو الفلسطينيون واللبنانيون في المرحلة القادمة خطوة مشتركة تؤدي الى تسوية «بعض الامور العالقة وتؤدي الى ازالة جزء كبير من سوء الفهم والهواجس والشكوك بما يخدم المصلحة الفلسطينية واللبنانية».

السلطة الفلسطينية امام ازمة مالية حادة بعد الانتخابات

القدس ـ جان لوك رينودي:

تواجه السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس ازمة مالية حادة عشية الانتخابات التشريعية المقررة في 25 كانون الثاني (يناير) مما قد يجعلها عاجزة عن دفع اجور موظفي القطاع العام الذين يصل عددهم الى 130 الفا.

ويتوقع البنك الدولي ان يصل العجز في ميزانية السلطة هذه السنة الى مليار دولار بسبب تضخم اجور القطاع الحكومي مع زيادة التوظيف. واقر محمود عباس الثلاثاء بالأزمة بقوله «نحن نمر بأزمة مالية تخنقنا. البطالة سبب هذه الأزمة لأننا عندما نوظف هؤلاء العاطلين عن العمل تتضخم الاجور وتتوقف الدول المانحة عن تقديم مساعدات». واعلن الاتحاد الاوروبي هذا الاسبوع بناء على توصية من البنك الدولي، تجميد تقديم مبلغ 35مليون يورو الى السلطة الفلسطينية بسبب عدم الالتزام بالميزانية المقررة. وقالت مسؤولة اوروبية لفرانس برس «لم ندفع المبلغ لعدم استيفاء الشروط التي حددناها».

ويقول المحلل الاقتصادي الفلسطيني صلاح عبد الشافي المستشار السابق لدى البنك الدولي ان السلطة الفلسطينية هي اكبر قطاع توظيف في الاراضي الفلسطينية وانها اضطرت الى توظيف اعضاء في المجموعات المسلحة في مؤسساتها بهدف «احتواء هذه المجموعات والحد من الفوضى».

ويقول عبد الشافي «نحن في حلقة مفرغة، الاغلاق الذي تفرضه اسرائيل والفوضى السائدة في الاراضي الفلسطينية يؤديان الى هروب المستثمرين. القطاع العام هو الوحيد الذي لا يزال قادرا على التوظيف مما يعمق العجز المالي الذي تتردد الدول المانحة في تعويضه».

ويتطابق هذا التحليل مع التشخيص الذي قدمه المسؤول السابق في البنك الدولي في الاراضي الفلسطينية نايجل روبرتس والذي انهى مهمة استمرت خمس سنوات في المنطقة.

وقال روبرتس ان «النفقات المتعلقة بالاجور غير منضبطة. بدلا من التقيد ببنود الميزانية، خضعت السلطة الفلسطينية للضغوط، فالاجور في القطاع العام ارتفعت بمعدل 7 % سنويا منذ بداية الانتفاضة» سنة 2000.

واعتبر روبرتس ان على الحكومة الفلسطينية التي هي بأمس الحاجة الى المساعدة الدولية ان «تبدأ بتحمل مسؤولياتها».وبلغت المساعدات الدولية الى الفلسطينيين خمسة مليارات دولار خلال خمس سنوات، ما يوازي 300 دولار للشخص، وهو مبلغ غير مسبوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقال روبرتس «على السلطة الفلسطينية ان تحسن اداءها». واعتبر مسؤول البنك الدولي ان الزعيم الفلسطيني الراحل «ياسر عرفات اوجد نظاما يتلاءم مع حركة تحرر وطني وليس مع دولة (..) لم نكن نعتقد ان التأقلم مع الظروف الجديدة سيستغرق كل هذا الوقت»، في اشارة خصوصا الى «الفساد الذي يشكل ظاهرة خطيرة». والى هذه الاعتبارات المالية، تضاف التهديدات التي عبر عنها الاتحاد الاوروبي بلهجة غير مبطنة. واعلن الاتحاد الاوروبي، اكبر مانحي السلطة الفلسطينية، انه قد يلجأ الى تخفيض مساعداته اذا فازت حركة حماس في الانتخابات. وبلغت المساعدات الاوروبية الى السلطة الفلسطينية 280 مليون يورو سنة 2005، وحذر وزير الخارجية الاسباني ميغيل انخيل موراتينوس خلال زيارته لرام الله في الضفة الغربية الاثنين من ان الاوروبيين سيعيدون تقييم علاقاتهم الاقتصادية خصوصا في حال فوز حماس.

ويلفت عبد الشافي الى ان تطبيق هذه التحذيرات قد يخلف نتائج عكسية. ويقول «ينبغي القبول باللعبة الديمقراطية (..) ان اغراق الفلسطينيين في الفقر ليس من شأنه سوى تعزيز التطرف». (اف ب)

الامير طلال بن عبد العزيز يؤكد ان المبادرة لحل الازمة السورية اللبنانية هي سعودية

■ تونس ـ يو بي آي: أكد الامير السعودي طلال بن عبد العزيز وجود مبادرة سعودية لنزع فتيل الأزمة بين لبنان وسورية وأسف لنفي رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة وجود هذه المبادرة واعتبارها «ورقة عمل سورية».

واكد الامير طلال رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية، خلال مؤتمر صحافي عقده مساء الخميس بتونس ان السعودية تقدمت فعلا بمبادرة في هذا الشأن الى لبنان سورية، وبالتالي فان ما ورد على لسان السنيورة «غير صحيح، لاسيما وان هذه المبادرة جاءت من الملك عبد الله».

وقال ان «لبنان يمر بظروف قاسية جدا، ومع ذلك مازلت أشعر بالتفاؤل على الرغم من ان كل طائفة في لبنان تغني على ليلاها».

وأسف الامير طلال للتصريحات الاخيرة للسنيورة التي وصف فيها المبادرة السعودية لنزع فتيل التوتر الذي يسود بين لبنان وسورية منذ اغتيال رئيس وزراء لبنان الاسبق رفيق الحريري في فبراير/ شباط الماضي، بانها «ورقة عمل سورية».

واضاف في اشارة واضحة الى النائب اللبناني وليد جنبلاط «نرجو من هؤلاء الديماغوجيين الذين يسكنون الجبال ان يصمتوا قليلا، او ان يتكلموا بالحسنى والخير، لانهم بتصريحاتهم يؤججون الاوضاع في لبنان».

وكان السنيورة قد اعتبر الاربعاء في تصريحات ادلى بها عشية اطلاق الحوار اللبناني ـ اللبناني انه ليس هناك شيء اسمه المبادرة السعودية «بل هناك افكار سورية حملها وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل، وهي افكار لا تحل المشاكل مع الاخوان السوريين، ولا تلبي الطموحات اللبنانية».

الى ذلك، شدد الامير طلال على ضرورة كشف الحقيقة حول اغتيال الحريري وعلى ضرورة «تسليط العقاب الرادع على كل من شارك في هذه الجريمة النكراء حتى لا تتكرر مثل هذه الاعمال البربرية». ولكنه اعتبر بالمقابل ان سورية تتعرض الان الى ضغوط عربية ودولية كبيرة، واعرب عن امله في ان تكون هناك شفافية ووضوح في الموقف السوري، مشيرا في نفس الوقت الى ان «المتهم بريء الى ان تثبت ادانته».

وانتقد الامير طلال ما وصفه بـ«الحكم المخابراتي، والحكم الفردي»، ودعا العرب الى العمل من اجل الخروج من هذه الدائرة المفرغة.

وكان الامير طلال قد اجتمع الجمعة مع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، واستعرض معه المشاريع التنموية والاجتماعية التي تم انجازها في تونس، كما ترأس ايضا الاجتماع الذي عقده الجمعة بتونس مجلس امناء مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» الذي يترأسه ايضا والذي خصص لبحث انشطة المركز برامجه المستقبلية، بالاضافة الى تقييم ما انجز خلال العام الماضي.

بري ونصرالله استنكرا التطاول على علماء الاسلام

دعوى قضائية ضد شيخ شيعي حرّم على طائفته قبول الوزارة بديلاً لوزراء «أمل» و «حزب الله»

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

بعد التحريم الذي أصدره رئيس هيئة علماء جبل عامل الشيخ عفيف النابلسي على كل طرف سياسي شيعي يقبل أن يدخل بديلاً ورديفاً عن وزراء «حركة أمل» و «حزب الله»، تقدّم 8 اشخاص بينهم النائب غسان مخيبر بشكوى مباشرة ضد النابلسي امام قاضي التحقيق الاول في بيروت عبد الرحيم حمود اتخذوا فيها صفة الادعاء الشخصي بجرائم «انتحال صفة الافتاء وتهديد وارهاب بهدف اعاقة ممارسة حقوق مدنية واثارة نعرات طائفية وتصوير النزاعات السياسية كأنها بين الطوائف والاديان». وقد أثارت هذه الشكوى الفريدة من نوعها في لبنان ضد رجل دين جملة استنكارات، فاتصل رئيس مجلس النواب نبيه بري بالشيخ عفيف النابلسي، مبدياً باسمه وباسم حركة «امل» استنكاره الشديد للدعوى المقامة ضده، وأعرب عن تضامنه وتأييده للشيخ وشجبه المطلق «لهذه المحاولات التي تستهدف المقامات الدينية»، وأعلن بري وقوفه بجانب النابلسي ووضع كل الامكانات «لوقف مثل هذا العمل الذي يزيد الشرخ في الساحة اللبنانية»، وقال «إن الرموز الوطنية والمقامات الروحية يجب ان تحظى بالاحترام المطلق من مختلف فئات المجتمع، سواء كانت هذه الرموز اسلامية ام مسيحية».

كما أجرى الامين العام لحزب الله حسن نصرالله اتصالاً هاتفياً بالنابلسي عبّر فيه عن تضامنه واستنكاره الشديد لما أسماه «تطاولاً على علماء الاسلام الذين يتمتعون بالاحترام والمكانة اللائقة»، وأصدر المنتدى الثقافي العاملي بياناً شجب فيه «الدعوى المشبوهة التي أطلقها دعاة الديمقراطية الامريكية في لبنان وحصان طروادة».

من ناحيته، دعا الشيخ النابلسي «الى ايقاف الحملة الاعلامية ضد المقاومة وسلاحها لأنها تخدم في شكل مباشر العدو الاسرائيلي، وتخدم مصالح الادارة الامريكية التي تسعى الى زرع الفتنة والشقاق بين اللبنانيين»، وقال «من هذا المنطلق اتوجه الى كل من يحب ان يسمع او من به صمم، اننا سنبقى مع المقاومة، وسنبقى ندافع عن سلاح المقاومة».

وولش يتهم حزب الله بأنه ارهابي ويجب ان لا يشارك في الحكومة اللبنانية

■ بيروت ـ قنا: قال ديفيد وولش مساعد وزيرة الخارجية الامريكية ان الحكومة اللبنانية ورئيسها أكدا للولايات المتحدة أن لبنان يحترم قرارات مجلس الامن الدولي في اشارة منه الى القرار 1559 الذي يدعو الى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية والذى يقصد به سلاح حزب الله والمنظمات الفلسطينية في لبنان.

وفي حديث الى تلفزيون «المؤسسة اللبنانية للارسال» ليلة الخميس الجمعة قال وولش ان بلاده تدعم كل حوار داخلي بناء ومنتج فى لبنان ما دام لا يتعارض مع القرارات الدولية.

وردا على سؤال عما اذا كان يعتقد أنه على حزب الله أن يترك الحكومة قال أنه كأمريكي يرى انه «ليس من المفترض أن يكون الحزب أصلا في الحكومة»، واضاف ان «ليس لدى بلاده علاقات مع حزب الله وأنها لاتتبادل الاراء معه لتقول له ان كان عليه أن يكون داخل الحكومة أو خارجها».

وأشار الى ان بلاده لا تعتبر حزب الله ميليشيا ومجموعة مسلحة وأنه «منظمة ارهابية بموجب المنظور الامريكي».

ورأى «ان اي لبناني وطني يكرس نفسه لسيادة وازدهار لبنان يجب أن يبذل جهده للمضي في برنامج الاصلاح الحكومي ويجب أن يكف عن الحصول على دعم من سورية وايران ويجب أن يكرس نفسه لامر واحد هو أن جميع اللبنانيين بغض النظر عن انتماءاتهم يستطيعون أن يعيشوا في سلام».